**المخادعة منذ 1990 تبريراً للاحتلال والهيمنة: قبل الطائف وبعده!**

18-02-2021 | 00:00 **المصدر**: النهار

**أنطوان مسرّە**

بعض السجالات المتداولة منذ 1990 من قبل قانونيين، ولا أقول حقوقيين، حول وثيقة الوفاق الوطني - الطائف لا علاقة لها بالجذور التاريخية ومضمون هذه الوثيقة، ولا بما أدخلته نصًا وروحًا في المنظومة الدستورية اللبنانية. يبيّن التقصي بجديّة حول الموضوع المخادعة منذ 1990 حول وثيقة الوفاق الوطني-الطائف تبريرًا للاحتلال وتوطيدًا لهيمنة فئوية برعاية خارجية.

تكمن الأهمية الكبرى لوثيقة الطائف في وقف الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان في السنوات 1975-1990 ذات أهداف استراتيجية متناغمة أو متناقضة فلسطينية-سورية-اسرائيلية-اقليمية-عالمية مغطّاة كلها بسجال دستوري داخلي. كيف تخرج داخليًا من هذه الحروب بدون هزيمة لأي فريق داخلي وبدون انتصار لأي فريق داخلي؟

لم تُنشئ وثيقة الطائف جمهورية ثانية في لبنان ولم تُدخل تعديلات جوهرية على ثوابت المنظومة الدستورية اللبنانية، بل كل ما ورد فيها هو مزيد من التأكيد والتوضيح حول الثوابت الدستورية وطبيعة  النظام البرلماني التعددي، بخاصة في مقدمة الدستور وبشأن رئيس الدولة والمناصفة والتطوّر في قواعد تطبيق قاعدة التمييز الايجابي.

ورد في احدى المقالات أنه "يتبدل الأمر بعد الطائف رأسًا على عقب" (النهار، 27/1/2021)! لم يتبدل أبدًا في جوهر النصوص والقواعد الناظمة للنظام البرلماني اللبناني، بل تبدّل رأسًا على عقب في الممارسة لأسباب مُرتبطة مباشرة بالاحتلال من خلال هيمنة فئوية رهينة الخارج. نبيّن ذلك بالتفصيل.

1. صاغ اللبنانيون قبل وثيقة الطائف حوالي 14 وثيقة وفاق وطني على المستوى الرسمي أو شبه الرسمي وتم تفشيل كل هذه الوثائق السابقة لأن المعالجة أصبحت تحتاج في آن الى وفاق داخلي وخارجي تمامًا كما حصل على اثر معاهدة Utrecht (1715-1713) في البلاد المنخفضة حيث قال أحد الدبلوماسيين للهولنديين: "سنوقّع السلم لكم وعندكم وبدونكم"!

(Maurice Braure, Histoire des Pays-Bas, PUF, “Que sais-je?”, no 490, 1974,

128 p., pp. 71).

2. لماذا التركيز الدائم على وثيقة الطائف وكأنها ارست قواعد جديدة؟ يكمن التفسير في علم النفس السياسي تبريرًا لسنوات من الحروب المتعددة الجنسيات في السنوات 1975-1990 وكأن هذه الحروب العبثية بالنسبة الى اللبنانيين تمخّضت بدستور جديد! كانت المعضلة في تجنب اعتبار أي فريق أنه حقق انتصارًا أو تكبّد هزيمة! لبنان وطن الانتصارات المستحيلة أو المفخّخة أو المجيّرة للخارج! البند الوحيد في الطائف الذي يهم القيادة السورية، والذي يقال أن الرئيس حافظ خطّه بيده ويُحظر مناقشته، هو البند المتعلق "باعادة تمركز الجيش السوري...". هذا البند بالذات كان عنصر خلاف مع اللجنة العربية المشتركة. طوال الفترة الممتدة منذ وثيقة الطائف ولغاية انسحاب الجيش السوري من لبنان سنة 2005 كان مُحظرًا ذكر مجرد الالتزام بوثيقة الطائف، ليس بسبب توازنات داخلية، بل لعدم طرح موضوع انسحاب الجيش السوري من لبنان. هذا ما يؤكده مروان حمادة في جلسة مجلس النواب في 28/2/2005:

"كلفت اعداد المقدمة السياسية للبيان الوزاري. فقمت بالعمل وعرضته على الشهيد الرئيس الحريري فوافق عليه باستثناء صفحة واحدة، اريد أن يعرف اللبنانيون ما هي، رماها في سلة المهملات قرب مكتبه فنظرت اليه متعجبًا ومتسائلاً: "أين اخطأت يا دولة الرئيس؟"، وكانت الصفحة تتضمن سطرًا واحدًا يُؤكد مسلماتنا الوطنية المبنية على اشارة الى [#اتفاق الطائف](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%82+%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d9%81). نظر الي الشهيد وقال: "جايي على ذكر الطائف يا مروان، بدك تروّحنا؟" الطائف الذي بنينا معًا عليه السلم الأهلي تحوّل مذ ذاك من المسلمات الى الممنوعات والمحرمات. الآن عاد تغطية لأمور أخرى، لماذا؟ ألأنه يذكر اللامركزية الادارية أو استقلال القضاء؟ هذه نكتة، بل لأنه يذكر مع كل الاستحقاقات انسحابات سورية لم تتم ولم يكن، كما يبدو في النيّة، اتمامها، ولأنه يذكر فصل الأجهزة العسكرية عن الممارسة السياسية، الأمر الذي لم يتم بل مورس عكسه. بدك تروحنا يا مروان، كان رفيق الحريري مُهددًا مذ ذاك، لأن اي ميل أو نزعة أو اتجاه أو حتى انتماء الى بعض الاستقلال اللبناني كان سينعكس عليه وعلينا بالويلات".

الجلسة النيابية في 28/2/2005 وبخاصة المستقبل، 1/3/2005. يراجع أيضًا: انطوان مسرّه، جذور وثيقة الوفاق الوطني الطائف، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق"، رقم 4، طبعة خامسة مضافة، 2019، 548 ص).

3. مقدمة الدستور: انها تأكيد لكل الثوابت الدستورية اللبنانية: الميثاق، العيش المشترك، "وطن نهائي لجميع أبنائه"، "عربي الهوية والانتماء"، "الفصل بين السلطات"، والانماء المتوازن، التزام المواثيق الدولية، تخطي الطائفية...

4. تأليف الحكومات: تبيّن الدراسة المرجعيّة للدكتور خالد قباني حول تأليف الحكومات التزام مبادئ الأنظمة البرلمانية كافة والفصل بين السلطات ("آلية تشكيل الحكومة في الدستور والملابسات"،

النهار، 23/1/2021).

4. "رئيس الجمهورية رئيس الدولة": تكمن المعضلة الكبرى في كل المداولات التي سبقت وثيقة الطائف في السعي لتحقيق توازن مُستحيل بين المواقع الثلاثة العليا في الحكم. ورد في فترات مختلفة 14 اقتراحًا في سبيل تحقيق توازن مُستحيل أو مساواة بين هذه المواقع، بخاصة خلال الجولة الحادية عشرة للمفاضوات اللبنانية-السورية (18 كانون الثاني الى 26 آذار و10 أيار 1987) التي تابعتها ابريل غلاسبي April Glaspie حيث طُرحت أشكال مُتعددة بغية تحقيق توازن على مستوى المواقع العليا لمصلحة السنّة والشيعة واستطرادًا الدروز.

تتضّح الاستحالة من خلال الوساطة الدستورية الألمانية-الفاتيكانية-الأوروبية بعد الاتفاق الثلاثي تاريخ 28/12/1985 من 24/9 الى 3/10/1986 (انطوان مسرّه، الوساطة الدستورية الألمانية-الفاتيكانية-الأوروبية...، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق"، رقم 107، طبعة ثانية مضافة، 2019، 202 ص).

ما حصل في وثيقة الطائف والدستور المعدّل سنة 1990 هو تكريس لدور رئيس الجمهورية على نمط الرئيس فؤاد شهاب: ماذا يقول الكتاب! ورد بالتالي: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة"، "يسهر على احترام الدستور".... انه الوحيد الذي يحلف اليمين الدستورية. في ميزان مُتعدد كلبنان لا يستقيم النظام الا من خلال رئيس الجمهورية يعلو على ايديولوجية الصلاحيات والمواقع وعلاقات النفوذ.

5. الفيتوقراطية بدلاً من الحكومات الاجرائية: ان تأليف الحكومات منذ وثيقة الطائف كان الوسيلة لتوطيد هيمنة فئوية minority control في النظام الدستوري اللبناني ولجعل النظام مرتهنًا للخارج. ورد منذ 1926 توصيف السلطة التنفيذية في الدستور اللبناني بالسلطة "الاجرائية" أي، حسب لسان العرب، جعل الأمور تجري كما الأحكام القضائية الاجرائية التي تتولى تنفيذها الدوائر الاجرائية. ان تشكيل حكومات وكأنها برلمانات مصغرة هو خرق لمبدأ الفصل بين السلطات ولمبدأ التضامن الوزاري ومأسسة لتبادل منافع. وليس في المادة 65 الجديدة من الدستور اللبناني لا "ثلث" ولا "تعطيل"...، بل اعتماد أكثرية موصوفة في 14 قضية مُحددة. هذه المادة هي روعة في المخيلة الدستورية من منظور عالمي ومقارن لأنها تتجنّب في آن طغيان أكثرية وطغيان أقلية.

6. المناصفة والمادة 95 وقاعدة التمييز الايجابي: ان اعتماد المناصفة في المادتين 24 و 95 "وعدم تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأي الاختصاص والكفاءة" (المادة 95) و"تشكيل هيئة وطنية..." لوضع خطة لتخطي "الطائفية" و/أو "الطائفية السياسية" (وهما مفهومان مختلفان) تندرج كلها في المسار الطبيعي في الحوكمة الرشيدة من منظور عالمي ومقارن لقاعدة التمييز الايجابي discrimination positive ولا تناقض بتاتًا الحوكمة الرشيدة لهذه القواعد بخاصة طوال عهد الرئيس فؤاد شهاب. تندرج كل هذه البنود في صلب ميثاق 1943 وما قاله الرئيس رياض الصلح في بيانه الاستقلالي سنة 1943. يتجاهل غالبًا سياسيون وباحثون ما قاله رياض الصلح وتكراره "اعدادًا وتمهيدًا":

"ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعًا بالتعاون، تمهيدًا واعدادًا، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير".

¶ ¶ ¶

كل ما ورد في وثيقة الطائف هو تصحيح "ادراكات وانطباعات وسلوكيات" وتصويب وتأكيد ونبذ "مشاريع غلبة أو غربة لا يتحملها لبنان" ونبذ مفهوم "الاقليات اللبنانية المتجاورة" وتأكيد الثوابت اللبنانية (الرئيس فؤاد السنيوره، "مبادرة للعيش المشترك والدستور والانقاذ الوطني"، النهار، 30/1/2021). ما حصل ويحصل بعد وثيقة الطائف؟ بدلاً من توطيد الثوابت الدستورية اللبنانية تم استغلال وثيقة الطائف والتحجج بوثيقة الطائف في سبيل طغيان أقلية مرتبطة بالاحتلال.

تحتوي كل منظومة، كما الجسم البشري: (العين، المعدة، القلب...) على ظواهر صحية وظواهر مرضية. تم التنقيب والتفتيش والتنظير حول ما يحتويه النظام الدستوري اللبناني من ظواهر مرضية pathologiques في سبيل ارساء فيتوقراطية وهيمنة فئوية مرتهنة للخارج واستنادًا الى نظرية الكاتب الاسرائيلي Sammy Smooha حول ادارة التعددية في اسرائيل بالنسبة الى المواطنين العرب، وفي سوريا وافريقيا الجنوبية خلال نظام التمييز العنصري وايرلندا الشمالية قبل اتفاقية الجمعة وروندا... وساهم مثقفون في توفير البركة لهذا التلوث في المفاهيم وتبرير ظواهر سرطانية متهمين "النظام"، بدلاً من رفع القناع عن المخادعة. كثير من الذين يدّعون الاختصاص الدستوري لم يقرؤوا من الدراسات الحديثة التي نشرت منذ سبعينيات القرن الماضي حول الادارة الديمقراطية للتعددية.

**عضو في المجلس الدستوري سابقًا، 2009-2019**